

الجلسة الأولى

ملخص الفلسفة العامة للاقتصاد الإسلامي
الملكية والتكافل الاجتماعي

ملخص الفلسفة العامة للاقتصاد الإسلامي

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

سيقوم بتقييم هذه الورقة الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد الغزالي^(١) ونرجو إن شاء الله أن نستفيد بما سوف يقدمه في ورقته من أفكار ومبادئ وأمور تتصل بالفلسفة العامة للاقتصاد الإسلامي.

الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد الغزالي تفضل.

الدكتور/ عبد الحميد الغزالي:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ...

أما بعد

قبل أن أبدأ كلمتي الموجزة والمختصرة أود أن أشير إلى التقليد الإسلامي الذي يبدأ بـ «بسم الله» فالإسلام لا يعرف طاعة سا أو كهنوتا وإنما هو دين العمل، ونحن نقول - كإسلاميين - إن أى عمل لا يبدأ بسم الله فهو ناقص، ليس بسبب الاستكمال اللفظي للبسملة وإنما لأن بداية العمل باسم الله يعنى مراقبة الخالق تبارك وتعالى فيما نعمل، مراقبة ذاتية - ومن هنا يتوخى المسلم الحق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة فيما يعمل - ولهذا نبدأ عقدياً باسم الله - ذلك لأن الإسلام جاء ليؤكد العمل قبل القول، وأنتم، كما تعلمون شعوبنا وشعبكم تتكلم كثيراً، ولا نعمل إلا أقل القليل. فهذه قيمة إسلامية مهمة، وهى أحد أهم أسباب تخلف مجتمعاتنا الإسلامية، وأحد أهم أسباب مشاكلكم الاقتصادية. الإسلام جاء لتأكيد أن يقترن القول بالعمل بل لتأكيد أن يكون العمل سابقاً للقول هذه واحدة.

(١) الدكتور/ عبد الحميد الغزالي - أستاذ الاقتصاد الإسلامي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - كما أنه مدير أحد مراكز الاقتصاد الإسلامي الهامة فى مدينة القاهرة وعلى علاقة بمجموعة من البنوك الإسلامية الرئيسية، لذا فهو خبير فى مسائل الاقتصاد الإسلامى علماً وعملاً، فكراً وتطبيقاً.

الملاحظة الأولى:

لتسمحوا لى أولاً بالتعليق على ما طرح من محاولات جادة لرفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد المعاصر عن طريق تحديث الزراعة، وعن طريق التصنيع الجاد، وعن طريق استخدام كفه للموارد، خاصة الموارد البترولية، وعن طريق استثمار شامل بما فى ذلك الاستثمار الأجنبى، ولكنه لم يحدد كيف؟ وهنا، أود أن أقول بإطمئنان وثقة وتواضع، إن مشروعنا الإسلامى يركز على محاولة التوازن بين الكفاءة الاقتصادية من ناحية، والاعتبارات الاجتماعية من ناحية أخرى، وبالتالي هو ميسس وترضية للاتجاه الرسمى، ولعدم فعاليته أقول إن السيد محافظ موسكو قد أكد أن جوهر الاتجاه الراديكالى يكمن فى نظام الملكية، وأيضا فى قابلية العملة لتحويل، لأن الاتجاه الراديكالى يعنى نبذ القديم والأخذ باقتصاديات السوق. وركزتا اقتصاد السوق هى ملكية خاصة وعملة قابلة للتحويل. ومن هنا يقدم اقتصاد السوق الحافز المادى من ناحية والكفاءة الاقتصادية من ناحية أخرى، وهنا أقف ووقفه وأقول إن اقتصاد السوق يعد صورة وضعية مكبلة بكثير من المشكلات، خلافا للاقتصاد الإسلامى العملى الذى سبق فعلا. وعندما طبق تطبيقا صحيحا حقق أعلى معدلات من الرفاهية المادية بمقاييس هذا العصر. ثم نجد القانون السوفيتى يحدد ٢٠٠ روبيل للعامل صاحب المؤهل، لكن كيف تأخذ باقتصاديات السوق، وهى الوقت ذاته تحدد للمنتج الخاص أو صاحب العمل حدا أدنى ماذا تفعل إذا كان هذا الحد الأدنى المحدد أقل من إنتاجية العامل، وأنت تعطى للمنتج أو صاحب العمل حق فصل العامل أو الإبقاء عليه.

هذه إشكالية يتعين أن نعالجها، هذه الإشكالية أيضا عالجناها وفقا للمشروع الإسلامى بعملية، وتحديد وضوح شديدين، كما سنفصل إن شاء الله عندما نتكلم عن العمل.

مسألة الملكية عولجت تماما فى المشروع الإسلامى بوضوح، سواء الملكية العامة أو ملكية الدولة أو القطاع العام، أو الملكية الخاصة كأساس أو كجوهر نظام الملكية فى النظام الإسلامى.

أيضاً عندما تكلم السيد نائب محافظ البنك المركزي أو بنك الدولة كانت مشكلته في : كيف يمكن أن تأخذ باقتصاديات السوق مع عدم تحرير العملة؟ وفي الواقع لم يجب على هذا السؤال، وأكد على أن القضية هي قضية تكلفة طبع روبيل جديد .

لا أتصور كاتصادى، واقتصادى نقدى بالأساس، أن القضية فى الواقع هى قضية تكلفة طبع، وإنما قضية إدارة للعرض الكلى للنقود بما يتفق ومتطلبات الاقتصاد ومتطلبات تنمية هذا الاقتصاد . وهذا جزء تصدى له المشروع الإسلامى بتطبيقية وتحديد واضحين .

هذه الملاحظة الأولى عما استمتعت به من الكلمات من السادة الضيوف .

الملاحظة الثانية:

هى بعض التعليقات الأساسية قبل أن أقدم الفلسفة العامة لعملنا كمجموعة بحث، والفلسفة العامة للمشروع الإسلامى .

كما تعلم وباختصار شديد، منذ ست سنوات، حدثت حركتان فى العالم حركة إعادة البناء لجورباتشوف، وحركة التحول أو مزيد من التحول للقطاع الخاص لتاتشر هاتان الحركتان تحاولان أن تتجها وضعياً للفطرة الإنسانية بعد أن أكتشف أن الفطرة الإنسانية هى أساس أى تقدم، وأساس أى تنمية، وأساس أى حياة طيبة فى أى مجتمع إنسانى .

المشروع الإسلامى هو مشروع الفطرة الإنسانية كما سنفصل .

الملاحظة الثالثة:

وهذه نقطة فى الواقع حولها لبس كبير جداً فى أذهان غير الإسلاميين وهى سعر الفائدة كأداة لإدارة النشاط الاقتصادى وترشيده ومعدل الربح كأداة لإدارة النشاط الاقتصادى وترشيده .

نحن كإسلاميين نعتبر سعر الفائدة من الربا المحرم، وسعر الفائدة كأداة لإدارة النشاط الاقتصادى شكك فيه المنظرون للنظام الرأسمالى ابتداء من كينز

وسامولسون، وسيمونز، ومنسكى، ويتكن، وفريدمان، وآخرون، وفريدمان يقول
فى الثمانينات عن الاقتصاد الأمريكى: إننى أتساءل (أى فريدمان يتساءل) ما
سبب التخبطات التى يعانى منها الاقتصاد الأمريكى؟ وهو يرد على تساؤله بالقول:
إن هذا يرجع إلى التقلبات العشوائية فى سعر الفائدة.

أيضاً يقولون إن الربح هو الأساس لإدارة النشاط الاقتصادى. لديكم
بروفيسور ليبرمان الذى نادى بضرورة إدخال حافز الربح على مستوى الوحدة
الإنتاجية لرفع كفاءة الأداء على مستوى الوحدة الإنتاجية.

الإسلام يؤكد أن الربح هو (البراييم موفر) أو المحرك الأساسى لإدارة النشاط
الاقتصادى. لا بد من الحافز المادى للإنسان لكى ينجز ويعمل بكفاءة.
الملاحظة الأخيرة:

إستراتيجيات التنمية، سرنا قرابة نصف قرن وراء إستراتيجيات التنمية
الوضعية. ولتسمحوا لى أن أعدد بعضها: الدفعة القوية، الجهد الأدى الحساس،
الحاجات الأساسية إلى آخره، والنتيجة النهائية مزيد من التخلف الاقتصادى.

المشروع الإسلامى يقدم استراتيجىة إنمائية متكاملة تضمن فى حدود قدرة
البشر وإمكانيات البشر أن تحقق أعلى معدلات من الرفاهية المادية .

هذه بعض الملاحظات الأساسية التى حرصت أن أقدمها فى البداية لكم قبل أن
أقدم الملامح الأساسية لمشروعنا الإسلامى، ليس كبديل وسطى بين الرأسمالية
والاشتراكية. المشروع الإسلامى ليس بمتوسط حسابى بسيط بين الرأسمالية
والاشتراكية، وإنما هو مشروع متميز ومتفرد بذاته لا يعقل أن نقول إن المشروع
الإسلامى أخذ من الرأسمالية إيجابياتها، وأخذ من الاشتراكية إيجابياتها، لأن
المشروع الإسلامى سابق للرأسمالية والاشتراكية، فكيف يأخذ المشروع السابق
من المشروعات اللاحقة عليه؟

أيضاً. يتعين أن تفرقوا فى أذهانكم وفى حكمكم، على المشروع الإسلامى بين
حال المسلمين وبين مشروعهم الإسلامى. حال المسلمين يرجع أساسا لبعدهم عن

هويتهم، أو مشروعهم الإسلامي، فلا يوجد تطابق بين حال المسلمين كدول متخلفة اقتصادياً واجتماعياً، وبين المشروع الإسلامي الذي يؤدي إلى نتيجة طبيعية، وهي التقدم الحقيقي في شتى المجالات.

هذه هي الملاحظات التي حرصت أن أביديها لكم قبل أن أقدم الفلسفة العامة للمشروع الإسلامي، ولأول مرة في حياتي العلمية، وهي ثلاثون عاماً أو أكثر، سوف أقرأ نص هذه الفلسفة، وهي عبارة عن صفحتين فقط تلخص أساسيات هذا المشروع، وأساسيات الجهد الذي بذل خلال الأسابيع الثلاثة الماضية من قبل فريق بحثي متكامل.

يقدم الإسلام، مستنداً تماماً وبالكامل، إلى القرآن والسنة - كمصدرين أساسيين - مشروعاً حضارياً متكاملًا وشاملاً، يقوم بالإنسان ومن أجل الإنسان، ويتسق تماماً مع الفطرة الإنسانية والطبيعية الإنسانية ويحقق بقدرة الإنسان، وفي حدود استطاعة الإنسان، الحياة الطيبة الكريمة للإنسان. ليست الرفاهية المادية، وإنما الرضاية الكلية، أي حياة طيبة كريمة، وتمثل غاية هذا المشروع بكل تفصيلاته في عبادة الخالق تبارك وتعالى، والتي تشمل فريضة إعمار الأرض، تنمية القدرة الإنتاجية للمجتمع، تحقيقاً لطيب الحياة، وتوفيراً لتمام الكفاية، وليس حد الكفاف، وإنما حد الفنى لكل فرد يعيش في كنف النظام، مسلماً كان أو غير مسلم، ولتحقيق هذه الغاية جمع هذا المشروع - أي المشروع الإسلامي - في تناسق طبيعي وتوازن دقيق وتزاوج فطري خلاق، وليست هذه ألفاظاً وإنما معانى نقصدها، سوف تتضح في تفاصيل مشروعنا، جمع بين الروح والمادة، وبين الأولى والأخرة، وبين الفرد والجماعة، وبين العبادات والمعاملات، مشدداً على أن الأصل في المعاملات أى فى الاقتصاد الحل أى أن النشاط الاقتصادي كله حلال إلا إذا اصطدم بنص إسلامي صريح أو موقف إسلامي واضح. وعملياً حقق هذا المشروع التناسق الفعال بين هذه العناصر مؤكداً على تكاملها لا تنافرها فى عدالة واعتدال، ودون إفراط أو تفريط، ومحددًا أدوار العمل كما تحدده تفصيلاً إن شاء الله عندما نتكلم عن العمل، وواضعا الضوابط الحاكمة للأداء والمعايير العادلة لتوزيع الناتج، كما سنتكلم عن الملكية وكسب الرزق، ومانعا كل الممارسات الخطأ الممكن حدوثها إنسانياً، والتي

تعوق مسيرة المجتمع نحو حياة أفضل. إذ يقوم هذا المشروع بتصحيح لخطى واقعى عملى لكل ما يمكن أن يحدث من انحرافات من البشر، ويمكن أن تحدث ووفقا لإجراءات محددة من التوجيه والمتابعة والمساءلة والثواب والعقاب. وعليه، يعالج المشروع الإسلامى كل صور الانحرافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مؤكدا التحريم الصريح والقاطع للقهر والاستبداد، والظلم والاستغلال، والرشوة والمحسوبية، والربا والغرر، والاحتكار والاكتناز، والتطيف البخس، والإسراف والتقتير، والغش والتدليس، والتزوير والتزييف، والسرقة والنصب، إلى آخر صور القهر السياسى والتخريب الاجتماعى والفساد الاقتصادى.

كل ذلك، بطريقة عملية واقعية، ومن خلال تفصيلاته بالنسبة للملكية والعمل والتجارة والأسواق... إلخ ومن ثم، يقوم هذا المشروع على أخلاقيات الإسلام كمتغير داخلى فى آلياته، ومحرك رئيسى لفعالياته ويتأسس المشروع كله كشرط لا غنى عنه لقيام المشروع أصلا على ركيزتين الحرية والعدل.

إن الإسلام جاء عمليا لتوفير مساحة مناسبة خيرية للإنسان وإحسانه بالعدالة، وبدون ذلك لا يمكن أن يقوم المشروع الإسلامى. هذان الشرطان أساسيان لتحقيق التفاعل الجاد والمشاركة الإيجابية لكل فرد فى حياة المجتمع وفى العمل على تغييرها نحو الأفضل وبالتالي يحقق المشروع - فطريا - مقاصده وأهدافه من حفظ ديناميكى إعمارى تنموى للدين وللنفس وللعقل وللنسل وللمال، حفظ للدين بحرية العقيدة حفظ للنفس بالعمل على توفير الحقوق المادية للإنسان والحقوق المعنوية بتربيته للإنسان حقيقية، حفظ للنسل بالعمل على تنميته كماً وكيفاً وأضع ثلاثة خطوط على (كماً وكيفاً)، حفظ للمال بثمره تثميراً حقيقياً حاللاً، وليس سحتاً أو استغلالاً. ولتحقيق غايته ومقاصده التفصيلية جعل المشروع الإسلامى العمل جزءاً من العبادة كما سنفصل العمل وضوابطه فى الشق الخاص بالعمل من مشروعنا التفصيلى.

كما جعل التكافل الاجتماعى من خلال الزكاة والصدقات والنفقات الأخرى ركناً أصيلاً من بنيان المجتمع كما سنفصل فى المالية العامة للدولة، دون أن نذكر

الزكاة. وإنما وضعنا الأصول الإسلامية فى صورة حديثة تقرب لكم وتمكنكم من أعمالها لديكم دون القول أنها زكاة أو إسلامية وأيضاً من خلال المشاركة الشعبية من خلال نظام الشورى كأداة رئيسة لحياة سياسية سليمة.

وينطلق المشروع من كون الإنسان خليفة الله - سبحانه وتعالى - فى الأرض ملكية وتثميراً وتعميراً وتكافلاً وشورى وتربية وإخاءً وقدوة فالإسلام يقوم على أساس القدوة.

كيف تطلب منى أن أعمل وأنت رئيسى سارق ناهب للأموال؟

ويتم استخدام المال وتثمييره عن طريق الاعتماد الجماعى على الذات على أساس نظام المشاركة فى الربح والخسارة بديلاً عن نظام المدائنة فى التمويل الربوى، ومن خلال نظام أولويات واضح ومحدد يبدأ بالضروريات وهى الحاجات التى لا يتصور وجود الحياة البشرية بدونها ثم الحاجيات وهى الأشياء التى ترفع المشقة الزائدة عن أفراد المجتمع، ثم التحسينيات وهى الحاجات التى توفر الحياة الطيبة الكريمة لأفراد المجتمع. وبالتالي الضروريات كخطوة أولى أفضل بحتير من استراتيجية الحاجات الأساسية فى مذهبكم وفى مذاهب الدول المتخلفة.

وفى إطار ميكانيكية التنفيذ يحدد المشروع أدوار القطاعات المؤسسية، أى القطاع العام والخاص والتعاونى تحديداً واضحاً، والقطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية، والقطاعات الإقليمية الريف والحضر، وقطاعات الاعتبار الدولية: إقلال الواردات وتشجيع الصادرات .. الخ تحديداً كامل وتعاون وتنمية، لا تحديداً اختلاف وتضاد ومنافسة وتخريب. فعلى سبيل المثال، دور القطاع العام يتحدد كجزء من دور الدولة الذى يتركز فى تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات الإستراتيجية والمشروعات التى يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص، على أساس أن النشاط الاقتصادى هو أساساً مسئولية القطاع الخاص بجانب توفيرها للخدمات العامة من دفاع وأمن وعدالة، ويتم القيام بهذا الدور من خلال الولايات السلطانية، وبصفة خاصة ولايات الحكم والقضاء والمال والحسبة، وعن طريق أنظمة القطاعات

والحمى والتحجير والإحياء والملكية والوقف، وكلها أنظمة سوف نفضلها عندما نتكلم عن الملكية وعندما نتكلم عن النظام المالى فى الإسلام.

ويقوم المشروع على حقيقة أن الكسب الطيب لا يتحقق بدون جهد أو مخاطرة، لى تكسب لابد أن تبذل جهداً أو تخاطر بعملك أو بمالك، ومن ثم يتم توزيع ناتج المجتمع وفقاً لثلاثة معايير محددة وهى (الأجر) لمن يعمل بأجر، وهو الأجر العادى كما سنفضل فى العمل، ثم (الربح) للعمل المخاطر وللمال المخاطر، ثم (الحاجة) لمن يعمل ولم يحصل على تمام كفايته، أو لم يعمل أصلاً بسبب عجز أو شيخوخة، الخ على ولى الأمر وعلى المجتمع أن يوفر له تمام الكفاية.

وعلى ذلك يتم النشاط الاقتصادى طبقاً لهذا المشروع من خلال السوق الإسلامية، التى تقوم على أساس آليات المنافسة التعاونية، وليست المنافسة القاطعة للرقاب فى الرأسمالية، هى حرية اقتصادية مقيدة منضبطة تحكم إنتاج الطيبات، وليس الخبائث ومن خلال قوى العرض والطلب، وميكانيكية الأسعار، ووفقاً للمعاوضات المالية العادلة القائمة على صيغ التمويل والاستثمار الإسلامى التى سوف نفضلها فى شق النقود والبنوك والاستثمار الإسلامى.

وأخيراً، وليس من باب التكرار نود أن نشدد على أن أصل إنجاح هذا المشروع هو توفير بيئة صحية مناسبة لى يتعامل الإنسان مع المادة تحقيقاً للتنمية الاقتصادية كجزء من عبادة الخالق تبارك وتعالى هذا الشرط هو أن يكون الإنسان حراً، وأن يكون غير مستغل وبدون توفير هذا الشرط مهما أوتى المجتمع من موارد سيظل مستغلاً ومتخلفاً. المشروع الإسلامى يقدم بتقدمية وبمصطلحات حديثة وبنفعالية تطبيقية الحل لكل المجتمعات شرقاً وغرباً إسلامية وغير إسلامية وشكر الله لكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الملكية والتكافل الاجتماعى

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

سيتكلم الآن الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر العطار عميد كلية الحقوق بجامعة
أسيوط، وسوف يتناول موضوعين: الموضوع الأول خاص بالملكية فى النظام
الإسلامى، والموضوع الثانى خاص بنظام التكافل الاجتماعى الإسلامى.
الدكتور/ عبد الناصر العطار:

(بسم الله الرحمن الرحيم) والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أرحب بكم أيها السادة الضيوف فى جامعة الأزهر، وسوف أعرض إن شاء الله
كلام من نظام الملكية فى الإسلام ونظام التكافل الاجتماعى.

هناك مدخل بسيط يريدنا نسفة الملكية والتكافل الاجتماعى بنفس التطبيق،
وفى نفس الوقت يعطى ضوءاً على مشكلات الاتحاد السوفيتى.

المدخل هو تساؤل بسيط، لماذا نجحتم فى العلوم الطبيعية وتعثرتم ولا أقول
فشلتم فى العلوم الإنسانية اقتصادية أو اجتماعية أو دينية أو سياسية؟

فى تصورى أنكم فى العلوم الطبيعية اتبعتم سنن الله فى الكون، ولكنكم فى
العلوم الإنسانية لم تعرفوا أن هناك أيضاً سنننا لها نحن فى الإسلام نعرف أن الله هو
صانع هذا الكون - سبحانه وتعالى - وهو مالكة وخالقه، صانع لم يصنعه أحد وهو
واحد لا يتعدد وبالتالي له حكمان حكم فى الكون، وهذه أحكام كونية، سنن
طبيعية وحكم فى البشر، وهى الأحكام الشرعية.

أولاً: الملكية

بالنسبة للملكية لله - عز وجل - وضع حكماً في الكون وهو حب الإنسان للمال، غريزة حب المال ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبَّ جَمٍّ﴾ هذا قول الله عز وجل، وقول الرسول ﷺ ما معناه «يكبر الإنسان ويكبر معه أمران، حبه لطول العمر وحبه للمال»^(١)، ومن هنا كان لابد من إرضاء هذه الغريزة، غريزة حب المال وإعلانها، وذلك لا يكون إلا بتقرير حق التملك لكل شخص فالمبدأ الأساسي في الإسلام أنه لا يجوز حرمان أحد من التملك.

ولما كان الله - عز وجل هو مالك الكون فقد سمح لعباده لكي يعمروا الأرض التي استخلفهم فيها أن يملكوا ملكيات خاصة على أن يراعوا سائر عبادته، وسائر خلقه ومن هنا كان لابد من وجود ملكية عامة، ينتفع بها الجميع حيث تقصر الملكيات الفردية عن تحقيق الأغراض المقصودة من التملك.

وهنا نجد أن الملكية في الإسلام: ملكية عامة وملكية خاصة.

ما هو معيار التفرقة بينهما؟ وهذا المعيار يفيد الاتحاد السوفيتي في خصصة الملكية الآن، حيث إن الملكية الآن في الاتحاد السوفيتي ملكية عامة للدولة فكيف تصبح بعد ذلك ملكية خاصة؟

وما هو معيار التمييز بين الملكية العامة والملكية الخاصة؟

هذا المعيار الذي يجعل الملك عاماً هو ما تخصص به النفع العام، من غير اختصاص بأحد، ما رصد للنفع العام من غير اختصاص بأحد، هذا هو ما يجب أن يكون ملكاً عاماً لا يملك لأحد، لا تدخله الملكية الفردية، مثال ذلك المرافق العامة، المرافق العامة لأنها تخدم الجميع، ولا يتصور أن يختص بها أحد وإلا فإن هذا الشخص سيكون -ستغلال حاجات الناس وقد يؤدي به ذلك إلى الاحتكار وإلى الاستغلال وإلى غير ذلك ومن هنا كان لابد أن تكون المرافق العامة مملوكة ملكية عامة ولا تملك ملكية خاصة.

(١) رواه البخاري في صحيحه، ج ٢٠، ص ٤٦.

من ذلك أيضا أموال ترصد للبر، لتطبيق التكافل الاجتماعى لتحقيق حد الكفاية لكل شخص فى المجتمع، وهذا لا بد أن يكون ملكاً عاماً هناك أيضا مثلاً من الملك العام، ما جعله الرسول ﷺ (حمى) والمقصود بالحمى هنا هى أرض ترصد أيضا للخدمة العامة للفقراء لا للأغنياء، الحمى هذا كان عبارة عن أرض مراعى لماشية الفقراء، أما ماشية الأغنياء فلا ترعى فى هذه الأرض، لأنهم قادرون على استصلاح أراض أخرى، أما الفقراء الذين لديهم مواش فلتشجيع تنمية الثروة الحيوانية وغير ذلك رصد لهم رسول الله ﷺ أرضاً جعلها ملكاً عاماً لا خاصاً تسمى الحمى.

وهكذا فالمعيار هو معيار المنفعة العامة، التى تنشئت بعدها الجماعة إذا تفرقت لايجاد ملكيات خاصة من هذا النوع هذه هى التى يجب أن تبقى ملكاً عاماً.

ولذلك فإننى أقترح كحل إسلامي لخصخصة ملكية الدولة الموجودة الآن فى الاتحاد السوفيتي أن يأخذ الاتحاد السوفيتي بتقسيم للأراضى موجود فى الشريعة الإسلامية، وتقييم للنجارة أيضا وغير ذلك، ومن هذا التقسيم للأراضى أن الشريعة الإسلامية تقسم الأراضى إلى أراض عشورية وأراض خراجية والأراضى العشورية هى الأراضى التى يصل إليها الماء بالآبار، أما الأراضى الخراجية فهى الأراضى التى يصل إليها ماء الأنهار.

الأراضى العشورية هذه التى يصل إليها الماء بالآبار، تملك للأفراد ليكون ذلك حافزا على استثمارها وتنميتها، على أن يخرج كل مالك عشر الناتج ولذلك سميت بالأراضى العشورية، عشر الناتج للدولة يخصص بعد ذلك فى الأغراض العامة.

الأراضى الخراجية وهى التى تصل إليها مياه الأنهار، فهذه لا تملك للأفراد وإنما تخصص للأفراد وفرق بني الملكية والتخصيص كيف؟ التخصيص أى يختص كل شخص بجزء من هذه الأراضى والقاعدة أن الأرض لزراعتها يعنى الزراع الحاليين يختصون بها دون أن يملكوها وبالتالي لا يستطيعون التصرف فيها، إنما يختصون بالانتفاع وهذا الاختصاص بالانتفاع يقتضى منهم أنهم يزرعونها ويخرجون أيضا 5% بدلا من

العشر الأراضى الخراجية يدفع ٥٪ سواء قام بزراعتها أو لم يزرعها لأنها أراض تروى بالأنهار وبالتالي إن قصر فى زراعتها فهو المسئول عن هذا التقصير .

كذلك هناك تشجيع للأراضى الموات ، فمن أحيأ أرضا مواتا فهى له ، كذلك هناك أيضا إقطاع للأراضى لمن يستطيع أن ينجز زراعة أكثر هذا عن الملكية العامة .
الملكية الخاصة:

أما الملكية الخاصة فهى مقيدة بقيود ولا يجوز للدولة أن تقيد الأفراد فى ممتلكاتهم الخاصة بقيود غير الواردة فى القانون إلا فى الحالات التى يحقق فيها ذلك التقييد مصلحة عامة ضرورية قطعية ، والمصلحة العامة هذه هى التى تحقق مصالح مشروعة لجميع أفراد المجتمع أو مصالح فئة منهم ، كذلك من قيود الملكية الخاصة من طرق حماية الملكية الخاصة أنه لا يجوز للدولة أن تنزع ملكيات الأفراد نزع الملكية هذا غير جائز إلا لمصالح عامة ضرورية قطعية وبتعويض عادل .

أبضا فى الإسلام لا يجوز وضع حد أقصى لما يمكن أن يمتلكه الأفراد وعلى الدولة أن تتخذ الإجراءات الكفيلة لمنع تركيز الثروات والدخول ونظام الميراث فى الإسلام من الأنظمة التى تفتت الملكيات الكبيرة .

من القيود الواردة على الملكية الخاصة ، أن هذه الملكية لا تكتسب إلا بطرق محددة فى القانون ، وهى طرق مشروعة تسمى فى الشريعة الإسلامية طرقاً طيبة ، أما الطرق غير الطيبة غير المشروعة فهذه لايجوز كسب الملكية الخاصة بها ، ومن هذه الطرق الاحتكار وهو حبس ما تشتد حاجة الناس إليه تربصاً للغلاء ، ومن هذه الطرق أيضا الربا ، والربا يعنى الفائدة ومن هذه الطرق غير الجائزة القمار ، وهو إيقاع العاقد فى خسارة لصالح العاقد الآخر ، والغرر ، وهو ما جهل وجوده أو عاقبته كبيع ما فى أرحام إناث الحيوان ، والتفجير وهو إيقاع العاقد فى غرر ، والرشوة وهى تسليم مال لمختص للظفر بما ليس بحق .

وكما يتقيد المالك ملكية خاصة بالنسبة لطرق كسب المال يتقيد كذلك بالنسبة لطريقة الانتفاع بالمال ، فالانتفاع بالمال يجب أن يكون بقصد استثماره لإعمار الأرض ولتحقيق مصلحته ومصالح غيره من الناس وبالتالي فيحرم أو يحظر

على المالك ملكية خاصة أن يكنز المال، أى يمنعه عن الانتفاع به ويحرم عليه كذلك التقدير وهو البخل بالمال على من يستحق، ويحرم عليه التبذير وهو إنفاق المال فيما يزيد عن الواجب فيه، ويحرم عليه أيضا الإسراف وهو إنفاق المال فى غير مقتضاه، والترف أيضا محرم فى الشريعة الإسلامية، وهو أمر تتميز به الشريعة الإسلامية، ومعنى الترف الإسراف فى الكماليات.

كذلك يحرم على المالك ملكية خاصة عند انتفاعه بملكه أن يضر بغيره ضرراً فاحشاً، أو أن يكون ما يصيب الغير من ضرر لا يتناسب بتاتاً مع ما يعود على المالك من نفع، أو أن يقصد بانتفاعه بماله تحقيق مصلحة غير مشروعة.

الإسلام يعترف بالملكية الخاصة لكل من الرجل والمرأة على السواء، فالمرأة تتساوى مع الرجل فى الملكية بخلاف بعض القوانين الغربية فى فرنسا وغيرها التى كانت تحرم على المرأة أن تمتلك أو أن تتصرف فى مالها بغير إذن زوجها. الإسلام منذ ظهوره يطلق الحرية للمرأة كالرجل تماماً فى أن تمتلك كما تشاء بدون إذن زوجها وأن تتصرف فى مالها كيف تشاء أيضاً بدون إذن زوجها طالما كانت بالغة عاقلة رشيدة.

ملكية الدولة:

هناك أيضا ملكية الدولة غير الملكية العامة والملكية الخاصة، ملكية الدولة هذه عبارة عن مال تمتلكه الدولة إما ملكية عامة وإما ملكية خاصة (دومين عام أو دومين خاص) الدومين العام هذا يخصص للنفع العام، الدومين الخاص أو الملكية الخاصة للدولة، هذا ويمكن للدولة أن تتصرف فى هذا المال إذا أخرجتها عن النفع العام ووظيفة الدولة أن تسهر على تطبيق هذه القواعد المنظمة للملكية وأن تحميها من أن تنقلب وسيلة للظلم وأداة للاستغلال الملكية الخاصة هذه جائزة لكل أنواع الأموال، جائزة للأرض، جائزة للتجارة، جائزة أيضا للمصانع وغيرها، الملكية الخاصة مفتوحة لكل شخص إلا أنه إذا اختص النفع العام بشئ من هذه الأموال فيجب أن تظل الملكية فيه عامة، يعنى مثلا الصناعات الاستراتيجية، وخاصة الصناعات الحربية، وبعض صناعات الأمن الغذائى، لابد أن تظل فيها الملكية ملكية عامة.

أيضا الملكية التعاونية هذه أيضا جائزة في الشريعة الإسلامية إذ أن الإسلام يدعو إلى التعاون على البر - أي الخير - وينهى عن التعاون على الشر .

ويعرف الإسلام العديد من أسباب كسب الملكية الخاصة .

من ذلك إحراز المباحات عن طريق الصيد وعن طريق استصلاح الأراضي وكذلك باستخراج مافي باطن الأرض من معادن وغيرها ، أيضا من أسباب كسب الملكية بعض التصرفات المالية كالبيع والإجارة ، فهذه أشياء يأخذها الشخص مقابل عوض ، وأيضا هناك تبرعات مثل الهبة والوصية .

وكذلك من أسباب كسب الملكية الميراث ، ومعنى الميراث توزيع مال المتوفى على أقاربه ، توزيعاً محدداً بأنصبة محددة بحيث تتوزع ملكية المتوفى على أقاربه الأقرب فالأقرب .

من أسباب كسب الملكية ضمان الإلتلاف ، وذلك بتعويض ما يتلفه الإنسان من أموال لغيره ، فيتملك المضرور عوض ما تلف من أمواله .

أيضا نتاج الملكية زوائد الملكية ملحقات الشيء المملوك يمتلكها أيضا المالك .

لا يعتبر التقادم سبباً من أسباب كسب الملكية أى وضع اليد على مال لمدة طويلة لا يعتبر من أسباب كسب الملكية لأنه يتضمن اغتصاب حق للغير إلا أنه إذا مضت ثلاثون سنة على هذا الاغتصاب ورفعت الدعوى أمام القضاء فإن القضاء لا يسمع الدعوى لأنه يتعذر بعد ثلاثين سنة إثبات الملكية إثباتاً دقيقاً ولهذا لا يستطيع القضاء أن يتعرف على صاحب الحق فيعذر عن ذلك بالحكم بعدم سماع الدعوى وعدم سماع الدعوى غير التقادم ، التقادم سبب لكسب الملكية فى كثير من الدول إنما فى الشريعة الإسلامية لا يعتبر سبباً لكسب الملكية .

هذه أهم ملامح نظام الملكية فى الشريعة الإسلامية .

ثانياً: التكافل الاجتماعى

أما عن التكافل وطبعاً باقى التفاصيل بعضها موجود فى المذكرات وفى الأوراق وبعضها سيكون فى المناقشة العامة لأنه فى الحقيقة اقتصرنا فى الأوراق على المبادئ الأساسية إنما التطبيق التفصيلى فىمكن أن نتعرف عليه عن طريق المناقشة وهو موجود فى المراجع الإسلامية .

بالنسبة للتكافل الاجتماعى معروف أن التأمينات الاجتماعية ظهرت فى ألمانيا فى القرن السادس عشر تقريباً لكن فى الشريعة الإسلامية سبقت نظم التأمينات الاجتماعية بنظام التكافل الاجتماعى وهو نظام أشمل من التأمينات الاجتماعية سبقت ذلك بعشرة قرون .

التكافل الاجتماعى فى الإسلام يبدأ من الأسرة ثم ذوى القربى ثم المجتمع ثم يمتد إلى الإنسانية كلها .

التكافل الاجتماعى فى نطاق الأسرة:

الشريعة الإسلامية تفرض على الأب التزامات معينة، على الوالد التزامات معينة، أعباء مالية خاصة بالرضاعة والحضانة، وخاصة بالإنفاق على زوجته وأولاده ثم تتسع الدائرة فتفرض على كل غنى موسر أن يكفل أقاربه الفقراء بنفقة معينة، أى المحتاج العاجز عن الكسب له حق رفع دعوى على قريبه الموسر للإنفاق عليه بشرط الحاجة والعجز عن الكسب، ولا شك أن كل أسرة وكل عائلة فيها فقراء وفيها أغنياء، فإذا تم ذلك فى المجتمع فسوف يتم تقريباً تغطية لجميع حالات الفقر تغطية ذاتية من العائلات فى ذاتها وإذا لم يكف ذلك أو كانت العائلة كلها فقيرة هنا نجد أن الإسلام وضع أيضاً نظاماً تتولى به الدولة أن تغطى احتياجات كل شخص، هذه الاحتياجات حددها الإسلام بأن تكون الاحتياجات الأساسية من مأكلاً وملبس وسكن وسائر ما لا بد منه لكل فرد فى المجتمع، أى التعليم مثلاً شئ لا بد منه، نفقات التعليم تدخل ضمن نفقات التكافل الاجتماعى، إذا بلغ الشاب مثلاً أو الفتاة يحتاج إلى الزواج فهذا أيضاً ضمن الحاجات الأساسية، يحتاج إلى مسكن هذا أيضاً

ضمن الحاجات الأساسية التي يغطيها التكافل الاجتماعي، فالتكافل الاجتماعي هو ما يؤدي إلى تغطية حد الكفاية اللائق بكرامة الإنسان.

وعلى ذلك نجد أنه إذا كان للشخص حرفة أعطى ما يمارس به حرفته، إن لم يستطع أن يحصل بماله على أدوات الحرفة أو آلاتها فيعطي من التكافل الاجتماعي، وإن كان لا يجسن حرفة ويعجز عن الكسب أعطى ما لا يكفيه سنة فسنة، وحد الكفاية هذا يرتبط بمستوى كل شخص وعلى ما يليق بحاله من غير إسراف ولا تقتير، ويسد حاجته هو وحاجات من يعول من أسرة من أولاد وزوجة، وحد الكفاية نسبي يخفف الشخص إلى رفع مستواه الاجتماعي، حتى إذا أصابته فاقة حصل على ما يناسب هذا المستوى، وكذلك الحاجات الأساسية تختلف من شخص إلى آخر ولذلك هذا يسمى بمبدأ نسبة التكافل الاجتماعي.

التكافل الاجتماعي مفروض على كل مسلم وهو حق لكل محتاج سواء كان مسلماً أو غير مسلم.

تمويل التكافل الاجتماعي:

كيف يتم تمويل هذا التكافل؟ تمويل هذا التكافل يتم بما يسمى الزكاة، والزكاة عبارة عن مبلغ من المال مفروض على كل من يملك نصاباً محدداً. يدفع ٢.٥٪ باستمرار كل سنة زكوية بسيطة عبارة عن ربع العشر إنما تأتي بحصيلة كبيرة.

أيضاً التكافل هذا له مصادر أخرى، إذا لم تكف موارد الزكاة وهو أنه يجوز للحاكم أن يفرض في أموال الأغنياء فحسب، وليس على كل شخص، أن يفرض في أموال الأغنياء ضريبة لسد الاحتياجات التي تقصر موارد الزكاة عن سدها أيضاً هناك موارد أخرى كالصدقات وهي مال يدفعه بعض الناس للتقرب إلى الله عز وجل، والعشور، ورسم الجمارك، يعني حصيلة من الضرائب لسد وتمويل التكافل الاجتماعي.

مصارف التكافل الاجتماعي:

أين ينفق التكافل الاجتماعي ما هي مصارفه؟ يغطي التكافل الاجتماعي في

ندوة القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي

الإسلام كافة الأخطار التي قد يتعرض لها المجتمع وآية الزكاة فى القرآن الكريم حددت ثمانية مصارف محددة .

المصرف الأول : التأمين ضد الفقر والبطالة والعجز وهذا يسمى سهم الفقراء أى أن الزكاة أو الحصيلة تقسم ثمانية أقسام .

القسم الأول : أو السهم الأول : هو تأمين ضد الفقر والبطالة والعجز .

القسم الثانى : تأمين حد الكفاية من الدخل ، ويسمى سهم المساكين ، يعنى الذى لديه مال لكن مثلاً لديه عيال ولا يكفيه ماله ودخله لتغطية احتياجاتهم يعطى من السهم الثانى هذا .

التأمين الثالث : أو السهم الثالث : تأمين العمل الإدارى أى جامعى الزكاة وغيرهم يعطون من المال ما يكفيهم حتى لا تمتد أيديهم إلى مال الزكاة بما ينتج عن ذلك من فساد إدارى .

السهم الرابع : أو المصرف الرابع : تأمين المنزل ، تأمين الدين والدعوة إلى هذه المثل ، وهو سهم (المؤلفه قلوبهم) .

السهم الخامس : وفى الرقاب ، ويستهدف تأمين الحرية والتحرر الاقتصادى والسياسى ، سهم يوضع لمحاولة إنهاء التبعية وتحقيق الحرية والتحرر الاقتصادى والسياسى للأفراد والدولة .

السهم السادس : تأمين المفارم أى تأمين المدينين كل من أصابه دين ولا يستطيع أن يسدده يمكن أن يأخذ من هذا السهم .. كذلك الكفلاء فى الصلح أى الذين يصلحون بين الناس ويضطرون فى سبيل الصلح لأن يغرموا مالا يأخذون من هذا السهم السادس .

السهم السابع : وهو سهم (فى سبيل الله) كما حددته الآية القرآنية هو تأمين السلام والجهاد والتنمية الاقتصادية أى يقسم هذا السهم على ما يحقق أغراض السلام ، إن لم يكن فهو الاستعداد للحرب (الجهاد) وكذلك التنمية الاقتصادية

كإنشاء الجسور والمستشفيات والمدارس العامة والجامعات ووسائل استصلاح الأراضي إلى غير ذلك،

السهم الثامن: أو المصرف الثامن هو تأمين الطوارئ يسميه القرآن ابن السبيل، وهو المسافر الذي ينفد ماله ولا يجد مالا للعودة، فلو وجد في حالة طارئة فيعطى من أموال الزكاة من هذا السهم الثامن.

مزايا التكافل الاجتماعي الإسلامي:

من الملاحظ أن نظام التكافل الاجتماعي في الشريعة الإسلامية يتميز على نظام التأمينات وقوانين الضمان الاجتماعي بميزات:

أولاً: هو لا يقتصر على تأمين أخطار معينة، فنظم التأمينات الاجتماعية تقتصر مثلاً على تأمين إصابات العمل العجز، المرض الشيخوخة، البطالة، الوفاة لكن نجد أن النظام الإسلامي يسد الحاجات الأساسية لمستحق الرعاية الاجتماعية، فقد رأينا من مصارف الزكاة الثمانية ما يغطي تقريباً كافة الأخطار التي تتهدد الأفراد والمجتمع.

أيضاً تقرر الشريعة الإسلامية هذا الحق ليس للعمال فحسب، وإنما تقرر لكل مستحق للرعاية الاجتماعية.

أيضاً هناك ميزة أخرى أن هذا الحق يعطى للمستحق ولو لم يدفع اشتراكاً، لأنه مستحق ومحتاج والتأمينات الاجتماعية تفرض اشتراكاً هنا نجد أن الشريعة الإسلامية لا تفرض هذا الاشتراك بالنسبة لحد الكفاية، وإنما تقرر للمستحق ولو لم يسهم بشئ في تمويل الزكاة، لأن الزكاة مفروضة على من يملك هذا النصاب الذي هو ثلاثة آلاف جنيه مصرى فأكثر. هناك أيضاً الموارد الأخرى التي عرفناها.

أيضاً من مميزات نظام التكافل الاجتماعي في الشريعة الإسلامية أنه لا يلزم أصحاب الأعمال بدفع اشتراكات التكافل لأن صاحب العمل يدفع الزكاة وإذا كان غنياً ولا تكفى الزكاة يدفع أيضاً ضريبة، وبالتالي نجد أن التكافل الاجتماعي في الإسلام يحرر أصحاب الأعمال ويخفف عنهم تكلفة الإنتاج، وليس هذا ميزة

لأصحاب الأعمال فقط، لأنه إذا خفت تكلفة الإنتاج خفت أيضا الأسعار على المستهلك، وغير ذلك، فهذه ميزة لنظام التكافل الاجتماعي الإسلامي، يحد من التضخم، ويحقق عدم رفع الأسعار بعدم تحميل أصحاب الأعمال تكلفة الإنتاج، ويجعل الاقتصاديات بذلك تسير سيراً طبيعياً.

أيضاً تقتصر قوانين التأمينات الاجتماعية على دفع مبلغ للمستحق فيها يتناسب مع الاشتراكات المدفوعة يعنى العامل مثلاً يدفع مبلغاً ما فيأخذ مبلغ تأمين متناسب مع الاشتراك، صاحب العمل أيضاً يدفع مبلغاً ويأخذ تأميناً يتناسب مع الاشتراك، الشريعة ليس فيها ذلك.. نظام التكافل الاجتماعي يعطى حد الكفاية لأن العامل مثلاً قد يدفع الاشتراكات ويأخذ مبلغ تأمين بعد ذلك لا يصل إلى حد الكفاية، الشريعة الإسلامية تجمله يصل إلى حد الكفاية. ورأينا أن مصادر التمويل تغطى ذلك كله، يعنى كيف نصل إلى حد الكفاية؟ رأينا أن مصادر التمويل متنوعة فى الشريعة الإسلامية يعنى يمكن جزء من عائدات أموال الأغنياء فى المجتمع الإسلامى تغطى ذلك كله إذا دفعها من فرضت عليهم الزكاة.

هذا عرض سريع لنظام التكافل الاجتماعي وأيضاً لنظام الملكية التزمتم فيه بالوقت وربما أقل من الوقت المحدد ويمكن بعد ذلك أن نتناقش فى كافة التفاصيل إلا أنه ينبغى أن نعرف أن هذه النظم انبثقت من اعتبار معين، وهو أن الله عز وجل مالك الملك كله، والله عز وجل هو الذى خلق الإنسان، وأعطى له ذلك، لكى ينفع به نفسه وغيره من الناس، وهو محاسب، فملك الله عز وجل يختلف عن ملك الجماعة، ملك الله معناه ملك كل الناس الموجودين حالياً والموجودين مستقبلاً، وبالتالي فالدولة أو الحكومة هذه تمثل الجماعة وهذه الأموال ليست أموال الجماعة وإنما هى أموال الله فالحكومة ممثلة الجماعة والجماعة والأفراد يلتزمون جميعاً بحكم الله عز وجل الذى حدد هذه الأحكام ولا يملكون تغييرها. إنما إذا قلنا هذه الأموال مملوكة للجماعة فإن الدولة ممثلة الجماعة يمكنها أن تغير وتبدل كما تشاء، لا هناك قواعد ثابتة فى الشريعة الإسلامية باعتبار أنها قواعد من عند الله عز وجل أما القواعد الأخرى التى تبنى على العرف وغيره فهى قواعد يمكن التصرف فيها بما يحقق مصالح الجماعة وفقاً لما رسمه الله عز وجل وشكراً والحمد لله رب العالمين.

رئيس الجلسة الشيخ صالح عبد الله كامل:

شكراً يادكتور السادة الضيوف هناك بعض دقائق قبل الاستراحة فهل تحبون أن تتيح الفرصة لكم فيها للأسئلة أو النقاش حتى يحين موعد الاستراحة أو ننطلق للورقة الثالثة وهى عن نظام العمل؟ لدينا ١٥ دقيقة .

سؤال: «فالتنين بافلوف» وزير مالية الاتحاد السوفيتى:

هل هذه الأنظمة الاقتصادية من مسئولية الدولة؟ كنا نتمنى الاطلاع عليها قبل هذه الجلسات؟

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

شكراً على هذا السؤال، وعلى قدر علمى سأحاول أن أجيب عنه حتى يكون فى الزمن المحدد. النظام الاقتصادى الإسلامى أو النظام الإسلامى ككل يرتكز على ركيرتين: الركيزة الأولى: الوازع الداخلى الناتج عن الإيمان بالله هو الذى يفترض فى الشخص أن يتبع هذه التعاليم بكل دقة وإلا لن يكون مطبقاً للإسلام، ولكن لم تترك الأمور لهذا الجانب فقط وإنما هناك سلطة ولى الأمر أى الدولة التى لها أن تطالب بتطبيق هذه الأمور وأن تراقب تطبيقها وأن تنفذها بنفسها حيثما وجب ذلك فمثلا الأصل فى الزكاة أن تجبى من قبل الدولة ولا تترك للأفراد، ما يحصل الآن أن الدولة الإسلامية تركت هذا الموضوع للأفراد ففقدت الزكاة قيمتها كنظام اقتصادى يودى إلى التنمية ولكن هل ما ذكر من مبادئ فى الملكية أو فى التكافل الاجتماعى وما قد يتأتى فى العمل، المفترض أن تتولى الدولة القيام بمراقبة هذه المبادئ العامة.

وفى الواقع عندما عملنا ما يقرب من عشرين يوماً حاولنا أن نستخلص القواعد العامة ثم نصوغها فى شكل مواد قانونية للأسف كان من المفروض أن يكون معنا مترجمون إلى الروسية قبل وصولكم بأسبوع حتى يتمكنوا من ترجمة ما كتب إلى الروسية حتى تستطيعوا أن تستوعبوه بصورة دقيقة وتخصص الندوة فقط لإلقاء الضوء على ما قد يكون لم يفهم من الكتابة، وسنقوم بهذا الأمر إن شاء الله لاحقاً سنترجم كافة ما كتب.

تركها للأفراد وما زال ذلك حتى الآن موجودا وكل مسلم يخرج الزكاة فعلا لأقاربه وللمحتاجين في مجتمعه دون قانون لأنه يخاف أن يحاسبه الله يوم القيامة إنما ليس معنى ذلك أن الزكاة لا تجبها الدولة لا، كان هناك من يسمى الجابى وهو موظف فى الدولة، هناك جهاز كامل لجباية الزكاة وهناك بعض الدول تأخذ الزكاة بقانون تأخذ نصف نسبة ٢٠٪ من الشركات، والنصف الباقي من النسبة تتركه للأفراد، يعنى الفرد يخرج النصف لمن يعرفه من أقاربه، ومن المحتاجين فى مجتمعه، والنصف الباقي تجببه الدولة بقانون، وهو قانون مفروض للجباية جبراً، هذا بالنسبة للزكاة.

وسنعرف فى الموارد المالية للدولة أن الدولة تجبى ذلك بعصاها من الأفراد، ويقوانين محددة ليست الدولة فقط فى المجتمع الإسلامى هى التى تقوم بذلك، العقيدة الدينية - كما قال سعادة الشيخ صالح كامل - تحفز المسلم إلى أن يؤدى ذلك، كذلك هناك أجهزة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وأجهزة الحسبة، هناك أجهزة إدارية كثيرة تقوم على تطبيق هذه المبادئ وهذا أمر فى النظام الإدارى للإسلام وليس فقط النظام الاقتصادى، والإسلام يمتاز بالشمول يعنى تتلاقى فيه القواعد الإدارية مع القواعد الاقتصادية مع القواعد الدينية إلى غير ذلك، وهذا سنعرضه تفصيلاً إن شاء الله فى المناقشات العامة وشكراً.

رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

نستمع للدكتور/ سامى رمضان لمدة دقيقتين ثم نقوم للاستراحة.

الدكتور/ سامى رمضان:

(بسم الله الرحمن الرحيم) بالنسبة للتساؤل الذى عرضه سعادة الوزير من أنها قواعد عامة وكيف تطبق.

أى الإسلام وضع قواعد عامة بالفعل، وترك التطبيق وفقاً لظروف كل مجتمع، ووفقاً لظروف كل زمان، إذن هو وضع إطاراً عاماً أو وضع ركائز معينة على الدولة أن تحافظ عليها فيما لم يتعرض له، والمبدأ هو صالح المجتمع وللدولة مطلق الحرية فى اتخاذ القرارات والسياسات المنفذة بما لا يتعارض مع المبادئ العامة التى وضعها.

إذن هو فعلاً وضع مبادئ عامة وترك للدولة التي هي ولي الأمر التطبيق وفقاً لظروف كل مجتمع، ووفقاً لظروف كل زمان وشكراً.
رئيس الجلسة: الشيخ صالح عبد الله كامل:

ننتقل إلى الاستراحة ونعود للاستماع إلى الورقتين عن نظام العمل، ثم عن مالية الدولة، ثم يكون هناك نقاش بعد هاتين الورقتين وسنلتزم بتلاوة ما هو مكتوب في هذه الأوراق لأنه قد يكون أقرب إلى توصيل المطلوب إلى أذهانكم، شكراً لكم.

